الأنباء
الثلاثاء 4 ديسمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

تعمل وفق تكنولوجيا تعتبر الأحدث من نوعها ووفق أعلى المعايير العالمية

«زين»: أول شبكة للجيل الخامس 5G جاهزة في الكويت بعدد من المواقع الحيوية والإستراتيجية

أعلنت «زين» المزود الرائد للخدمات الرقمية في الكويت عن جاهزية شبكتها للاتصالات المتكاملة وفق تكنولوجيا الجيل الخامس 5G في عدد من المواقع الحيوية والاستراتيجية في الكويت، لتكون الشركة الأولى التي توفر خدمات الاتصالات فائقة السرعة وبكفاءة عالية عبر هذه التكنولوجيا الحديثة.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن شبكتها التي تعمل وفق تكنولوجيا الجيل الخامس 5G التي تعتبر الأحدث من نوعها ووفق أعلى المعايير العالمية قد باتت جاهزة الآن، وهي بانتظار عملية التفعيل النهائي من قبل الجهات التنظيمية الرسمية في الدولة تمهيدا لإطلاق الخدمة فور توافر الأجهزة الذكية المتوافقة مع هذه التقنية الحديثة في السوق.

تطوير الشبكة بإطلاق قدرات وإمكانات يعد مرحلة مهمة على صعيد عملياتها التشغيلية

وأوضحت زين أن تطوير الشبكة بإطلاق قدرات وإمكانات الجيل الخامس يعد مرحلة مهمة لها على صعيد عملياتها التشغيلية، حيث ستمكنها من تقديم منتجات وخدمات فريدة في قطاع مشاريع الأعمال، والمدن الذكية، وإنترنت الأشياء IoT، واكتشاف بيئات الأعمال التي ستوفرها هذه التقنية المتطورة.

وكانت مجموعة زين قد وقعت مذكرة تفاهم مع شركة هواوي مؤخرا في مدينة شنزن الصينية لنشر وتطوير شبكات الجيل الخامس 5G، والتي اشتملت أيضا على عدة مبادرات سيتم تنفيذها تباعا، منها تعزيز تجربة العملاء من خلال اعتماد الحلول والمناهج الرئيسية لتحقيق أفضل تجربة للمستخدم، وتعزيز النفقات الرأسمالية الذكية، والعمل على ابتكار الأعمال الجديدة لتطوير مشاريع المدن الذكية الآمنة.

وبينت الشركة أن التقنيات التي ستقدمها خدمات الجيل الخامس 5G تأتي بالتزامن مع عملية التحولات الرقمية في العديد من المجالات، التي من المتوقع أن تشكل محورا مهما في تسريع عملية النمو الاقتصادي، ودعم عمليات التبادل التجاري، حيث سيكون لها دور كبير في تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي ستعتمد عليها الرؤى الاقتصادية.

دور كبير في تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتنفيذ الخطط الإستراتيجية

وأكدت زين أنها دائما ما تسعى إلى ضمان استمتاع عملائها بتجربة اتصالات وفق أعلى المعايير العالمية، والاستفادة من المنتجات والحلول الأكثر تطورا في تكنولوجيا المعلومات، مبينة أنها ستكثف من إمكاناتها في مجالات الابتكار، والتركيز على المجالات الرئيسية للنمو أمام خططها وعملياتها. وكانت زين أعلنت أنها انهت استعداداتها لإطلاق أول شبكة اتصالات متكاملة لتكنولوجيا الجيل الخامس 5G في شهر يونيو الماضي، لتبدأ الشركة في إحداث نقلة نوعية للكفاءة التشغيلية لشبكتها، حيث جعلتها هذه الخطوة من أولى الشركات في الكويت وأسواق المنطقة التي تتبنى هذه الحلول التكنولوجية التي تلبي رغبات احتياجات قاعدة العملاء ومجتمع قطاع الأعمال.

يذكر أن تقنية الجيل الخامس قد تم تصميمها لتوافق الزيادة الهائلة التي تشهدها شبكات الاتصالات في استخدام الإنترنت، خاصة مع الانتشار السريع للهواتف الذكية وخدمات البيانات وخدمات الفيديو عبر الإنترنت، وهناك أيضا توجه جديد لخدمات الواقع الافتراضي والواقع المعزز من خلال النظارات والسماعات الذكية، والتي تحتاج إلى سرعات اتصال عالية ليتم استخدامها بشكل لاسلكي في أي مكان.

ومن المتوقع أن يزود الجيل الخامس العملاء بخدمات إنترنت عالية الجودة لتتيح لهم الاستمتاع بالأفلام والبرامج الرياضية الحية والألعاب الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت وإنهاء الأعمال بشكل سريع ومنقطع النظير في أي وقت ومكان، كما يمكن لمثل هذه الخدمات أيضا أن تحسن التعاون والتفاعل بين العديد من القطاعات مثل التعليم والصحة والتدريب وأعمال البناء وتخطيط المدن واكتشاف النفط وغيرها.

وبينت زين أن إطلاقها لخدمات تكنولوجيا الجيل الخامس في الكويت سيمثل نقلة نوعية للكفاءة التشغيلية لشبكتها، كما أن هذه الخطوة ستجعلها من أولى الشركات في الكويت وأسواق المنطقة التي تتبنى هذه الحلول التكنولوجية لتلبية احتياجات وتطلعات قاعدة عملائها ومجتمع قطاع الأعمال.

قيمة حقيقية وإضافات هائلة لعملية التحول الرقمي التي تطرأ على قطاع الاتصالات

وتقدم هذه التكنولوجيا قيمة حقيقية وإضافات هائلة لعملية التحول الرقمي التي تطرأ على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول العالم، حيث سيعول المجتمع العالمي للاتصالات على الامكانيات الهائلة التي ستوفرها تقنية الجيل الخامس، والقدرات التي ستقدمها لقيادة عملية التحول الرقمي، وإنترنت الأشياء IoT، والبيانات عالية الحجم، خاصة أن تصميم تقنية الجيل الخامس سيوافق الزيادة الهائلة التي تشهدها شبكات الاتصالات في استخدام الإنترنت مع الانتشار السريع للهواتف الذكية وخدمات البيانات وخدمات الفيديو عبر الإنترنت، كما سيزود الجيل الخامس العملاء بخدمات إنترنت عالية الجودة لتتيح لهم الاستمتاع بالأفلام والبرامج الرياضية الحية والألعاب الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت وإنهاء الأعمال بشكل فائق السرعة. وتسعى زين إلى أن تلعب دورا حاسما كمزود اتصالات رقمي وسط المتغيرات والتحولات التكنولوجية في الأسواق، وذلك بتزويد أحدث الحلول والخدمات لتسريع نمو بيئة الأعمال سواء في قطاع المؤسسات الكبرى أو الأعمال الصغيرة والنامية، وحتى تحقق أهدافها الاستراتيجية، تعمل الشركة على الرصد الصحيح والدقيق لاحتياجات عملائها، مشيرة إلى أنها مستعدة لطرح الجديد دائما من الخدمات التي تصل إلى مستوى طموحات عملائها بما يتوافق مع التطور الذي يشهده العالم في المجالات التكنولوجية.

بسبب الاستثناءات المتعلقة بشراء النفط الإيراني

الاقتصادات الخليجية تبقى عرضة لضغوط تراجع أسعار النفط

محمود عيسى

قالت مجموعة المصرفية اليابانية (MUFG) إن الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي مازالت تعاني من الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والذي بدأ تأثيره على أسواق الأسهم الخليجية مع هبوط مؤشر MSCI للأسواق الخليجية بنسبة 2,6٪ منذ بداية أكتوبر الماضي مقابل انخفاض بنسبة 30,7٪ في سعر خام برنت خلال الفترة ذاتها.

وأضافت المجموعة اليابانية إن تدخل الرئيس ترامب المستمر في سوق النفط من خلال تغريداته على تويتر والبيانات المختلفة منذ يونيو 2018 ـ والتي كانت السبب الجذري في الدفع القوي لأسعار النفط نحو الهبوط الحاد في الآونة الأخيرة - يعتبر اختبارا لمدى تحمل منظمة أوبيك والمنتجين على النطاق الاوسع. وبالفعل، تعتبر السعودية أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية في المقام الأول عن زيادة العرض الحالي. وكانت السعودية قد استجابت لمطالب اميركية لزيادة إنتاج النفط في يونيو من هذا العام لتعويض الانخفاض الحاد المتوقع في صادرات النفط الإيرانية، لتجد نفسها بعد ذلك في مواجهة الاستثناءات الأميركية لمستوردي النفط الإيراني مطلع نوفمبر.

واشارت المجموعة الى قناعتها بأن كلا من خامي برنت وغربي تكساس الوسيط يجتازان فترة «ذروة المبيعات» وأنهما سيتحرران من وضع السوق الهبوطي الحالي وفقا لمؤشرات فنية مفادها ان هناك ارتدادا في الأفق، مع مؤشر القوة النسبية الحالي الذي يبلغ 14 يوما.

ومع ذلك، من المحتمل أن يكون الارتداد الدوري متقلبا، نظرا لأن ارتفاع أسعار النفط لن يؤدي إلا إلى تحفيز نمو النفط الصخري بفضل معدلات التعلم الأسرع، ومكاسب الإنتاجية، وانخفاض معدلات الضرائب، وإعادة تصميم المشاريع والحصول على التمويل منخفض الكلفة، وكلها عوامل تستمر في تقليص تكلفة الانشطة الهندسية، مما يؤدي إلى مكاسب في الحصة السوقية سيصعب عكس مسارها. كما ان ارتفاع أسعار النفط لفترة قد تطول من شأنه المساعدة في إصلاح اوضاع الميزانيات العمومية لمنتجي النفط الصخري وتمويل الاستثمارات المتجددة، ليترك استجابة محتملة أكبر للعرض في عام 2019 وما بعده.

ونظرا لأهمية النفط كعنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعائدات في الدول الخليجية، فإن الارتباط القوي بين أسعار النفط والأسواق المالية في هذه الدول سيبقى ثابتا في المستقبل المنظور. اما الحافز التالي لأسواق النفط فيتمثل في قمة مجموعة العشرين المقرر انعقادها في بيونس آيريس في 30 نوفمبر الجاري، حيث يتلقى المؤتمرون «الرسائل التي سيرسلها كبار منتجي النفط الثلاثة وهم الولايات المتحدة وروسيا والسعودية» بشأن إدارة سوق إنتاج النفط المنسقة وسياسة توجيهات حول الأسواق وما سيتم اتخاذه قرارات في اجتماع فيينا في 6 ديسمبر المقبل.

وقالت المجموعة المصرفية اليابانية ان السيناريو الأساسي لديها هو أن أوبيك والمنتجين الاخرين سيراقبون الضغوط الاميركية ويركزون على خفض الانتاج وتقليص عرض النفط الحالي عبر الالتزام باتفاقية جديدة لخفض الإنتاج يتم ابرامها الشهر المقبل في فيينا. وبالتالي، سيتحول السؤال إلى سرعة وحجم التخفيضات، بالاضافة لتخصيص حصة كل دولة عضو.

2٪ تراجع مؤشر «ستاندرد آند بورز» للأسواق الخليجية

«المركز»: البورصة الكويتية الأفضل أداء خليجياً في نوفمبر

ذكر تقرير المركز المالي الكويتي (المركز) عن الأسواق الخليجية أن السوق الكويتية تخطت موجة التراجع التي شهدتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لتصبح السوق الأفضل أداء بين الأسواق الخليجية خلال شهر نوفمبر، حيث ارتفع المؤشر العام للأسهم الكويتية بنسبة 1,3٪ خلال الشهر مع ارتفاع إجمالي العائدات منذ بداية العام بنسبة 8,4٪ في ظل ترحيب المستثمرين بمبادرات بنك الكويت المركزي الرامية إلى إنعاش معدلات نمو الائتمان وزيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال رفع حد القرض الشخصي من 15 ألفا إلى 20 ألف دينار. وأشار تقرير «المركز» الى أن مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية قد تراجع خلال نوفمبر حيث انخفض المؤشر 2٪، متراجعا عن المكاسب الإجمالية التي حققها هذا العام، لتقف الآن عند 7,6٪. ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، واستمرار المخاوف إزاء الحرب التجارية والاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة. وشهدت أسواق السعودية وأبو ظبي ودبي تراجعات كبيرة، حيث سجلت مؤشرات «تداول» وأبوظبي وسوق دبي المالي انخفاضا بنسبة 2,6٪ و2,7٪ و4,2٪ لشهر نوفمبر على التوالي. وارتفع مؤشرا قطر والبحرين بنسبة 0,6٪ و1,1٪ على التوالي، في حين تراجع مؤشرا عمان وأبوظبي 0,2٪ و2,7٪ خلال الشهر. وحقق سهم إزدان القابضة وسهم مصرف الراية أفضل أداء بين الأسهم الخليجية الممتازة، بارتفاع نسبته 16,4٪ و5,5٪ على التوالي خلال الشهر.

وشهدت السوق النفطية ضغوطا بيعية كبيرة وتسارعا في معدلات تراجع أسعار النفط الخام. ويمكن أن يكون نمو إنتاج النفط إلى حدود قياسية في الولايات المتحدة مع تراجع الطلب العالمي من أسباب الأداء السلبي للسوق النفطية. وتعتزم منظمة أوبيك الإعلان عن خفض حجم الإنتاج في ظل توقعات بأن تعاني سوق النفط من وفرة في المعروض على مدار العام المقبل. واستمر سعر خام برنت في التراجع على منوال الشهر الماضي، بنسبة خسائر شهرية وصلت إلى 22,2٪.

وأثمر الحديث حول تراجع حدة الحرب التجارية عن عودة الثقة نسبيا في الأسواق الصينية، إلا أن الفترة السلبية الماضية أحدثت ضغطا كبيرا على الاقتصاد الصيني، وعانت قطاعات الصلب والعقارات والتجارة الإلكترونية والإلكترونيات من ضعف الطلب خلال شهر نوفمبر. وتراجعت معدلات ثقة المستهلكين مع فقدان مؤشر بورصة شنغهاي نسبة 0,57٪ من قيمته لشهر نوفمبر، إلا إن الأسواق الناشئة شهدت في مجملها شهرا إيجابيا مع تزايد إقبال المستثمرين. وساهمت المحادثات حول تبني وتيرة أبطأ عند رفع أسعار الفائدة الفيدرالية في الولايات المتحدة، مع تحسين العوامل الأساسية، في استعادة الأسواق الناشئة لزخمها الإيجابي، كما ارتفع مؤشر مورغان ستانلي العالمي للأسواق الناشئة بنسبة 4,06٪ في شهر نوفمبر.

وقفات اقتصادية

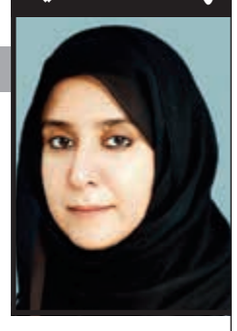

@GhadaALKuwait
E_mail: q8ghd3@gmail.com
غادة عبدالله الفارس

هل هي دعوة عنصرية؟

تعليقا على تصريح أدلى به أحد ممثلي القطاع العقاري في الكويت، بخصوص الدعوة لمنع تأجير العائلات غير الكويتية، أي العائلات الوافدة في مناطق السكن الخاص!!

الفكرة من عدم تأجير الوافدين في المناطق السكنية فكرة تبدو عنصرية وغير حضارية! واستغربت أن يتم التصريح فيها علنا.

الآن دعونا نعلل، لم ظهرت هذه الرغبة على السطح من أشخاص لهم ثقلهم وسمعتهم في القطاع العقاري.

السبب هو التوسع بالبناء في القطاع السكني بما يفوق حاجة الأسرة الكويتية الواحدة بحجة توفير سكن الأبناء المتزوجين خصوصا في الفترة السابقة التي كانت توزيعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية فيها قليلة جدا.

هذا التوسع بالبناء أدى لتحول البيوت السكنية الخاصة إلى استثمارية (بشكل مبطن) وأصبحت البيوت تباع ليس بسعر المسكن لكن أيضا بحساب العائد على الاستثمار!

وجميعنا لاحظنا المنازل في الضواحي السكنية وقد تحولت إلى عمارات ومقسمة إلى شقق جاهزة للتأجير!!

ومن المعروف ان الرقعة العمرانية المخصصة للسكن الخاص أكبر من تلك المخصصة للسكن الاستثماري، فإذا استمر التوسع في البناء (طبقا لقانون البناء الكويتي الذي يسمح بالبناء في السكني إلى ما نسبته 210٪ من مساحة الأرض غير السرداب والسطح) فسوف يزداد عدد المعروض من الوحدات السكنية الجاهزة للسكن ويزيد عن طلب العائلات الكويتية!

إذا سوف يتوجه صاحب البيت السكني إلى جذب العائلات الوافدة، لعدم رغبته في ترك عقاره شاغرا!!

ولأن عدد الوافدين كعائلات أكبر بكثير من عدد العائلات الكويتية التي لم يخصص لها بيت في الإسكان والتي تقوم بالتأجير في المناطق السكنية، فإن السماح بدخول هذه الشريحة، شريحة العائلات الوافدة للمناطق السكنية سوف يهوي بالطلب على السكن الاستثماري!

بافتراض أن التفضيل لدى هذه العائلات سيكون لمناطق السكن الخاص باعتبارها أكثر جاذبية من المناطق الاستثمارية لعدة أسباب أهمها الجو العائلي ووجود الجمعيات التعاونية والحدائق، وكذلك هي أقل ازدحاما، فستتوجه نسبة كبيرة من العائلات الوافدة للمناطق السكنية الخاصة، أما المناطق الاستثمارية فسيزيد الشاغر منها وقد تكون هدفا للمجاميع من الوافدين العزاب، والعمالة الهامشية وبالتالي عوائد التأجير ستنخفض كثيرا مما سيعرض هذا القطاع إلى هزة كبيرة بالأسعار!!

وهذا هو برأيي سبب الدعوة لمنع تأجير العائلات الوافدة داخل المناطق السكنية.

وفي رأيي أيضا فإن المنع إن حصل فلن يكون له أي أثر، لأن التأجير في السكني أصلا ممنوع على الكويتي، لكن الكل يلاحظ ان القانون يتم تجاهله والدليل إن إعلانات التأجير كانت ومازالت منتشرة في جميع المناطق بدون استثناء.

ما هو الحل؟

الحل هو إرجاع نسب البناء للقطاع السكني كما كانت في السابق 130٪ عدا ذلك فإن العائلات الوافدة ستقوم بسد الفجوة بين العرض والطلب.

من ناحية اقتصادية لا أرى أي مشكلة في أن يؤجر أصحاب المنازل أي وحدة سكنية فارغة لديهم لعائلة كويتية أو وافدة، بل هذا حسن تصرف واستغلال أمثل لمورد متاح.

هذا لو كانت المنازل تبنى بالمساحات الطبيعية المعروفة كسكن خاص، لكن ما هو حاصل هو هدم للمنازل القديمة وبناء عمارات مخصصة للتأجير وهنا تكمن المشكلة.

المشكلة في الفوضى التي ستحصل من زيادة الكثافة السكانية في مناطق مصممة لتكون ذات كثافة منخفضة وما يتبعها من ازدحام مروري وضغط على المرافق وعلى الخدمات، وهنا المفارقة حيث ستتحول المناطق السكنية إلى نسخة مكررة من تلك الاستثمارية، فإلى أين يكون المفر هذه المرة؟!!!